

الشعب فقد الثقة في الحكومة □□□□ هل يهتم الشارع بتغيير الحكومة؟



الجمعة 7 يونيو 2024 05:11 م

الأمر تحصيل حاصل، أي حكومة تأتي لن تنفذ لإرادة الرئيس.. كان ذلك تعليق معتز بدوي، الموظف المقيم بإحدى ضواحي محافظة الجيزة على إعادة تكليف رئيس الحكومة المصرية الحالي بتشكيل حكومة جديدة.

وتابع أن "الرئيس المنقلب على وجه الخصوص درج على الظهور أمام الإعلام وهو يقرر للحكومة على الهواء ما ستفعله وحتى مثلا حينما يتخذ مسؤول أو وزير قرارا بتنفيذ مشروع في مدة زمنية معينة يعترض الرئيس ويقلص المدة أي أنه صاحب القرار الأول والأخير في كل شيء".

قدم مصطفى مدبولي، الاثنين الماضي، استقالة الحكومة للرئيس السيسي الذي أعاد تكليفه بتشكيل حكومة جديدة من "ذوي الكفاءات والخبرات والقدرات المتميزة"، بحسب بيان للرئاسة المصرية أكد أيضا على استمرار الوزراء الحاليين في أداء مهامهم لحين تشكيل الحكومة الجديدة.

وكانت هذه الخطوة متوقعة، وطال انتظارها، منذ أن أدى السيسي اليمين الدستورية لفترة رئاسية جديدة في أبريل نيسان الماضي.

تم تكليف مدبولي من جانب السيسي بتشكيل حكومته الأولى في 7 يونيو حزيران 2018، وكانت تحتل حكومته المستقيلة الرقم 124 في تاريخ حكومات مصر.

جاء مدبولي خلفا لشريف إسماعيل الذي تقرر في عهده ما وُصف بـ"التعويم الأكبر" للجنه أمام الدولار وذلك في نوفمبر تشرين الثاني 2016، حيث انخفض سعر الجنيه من 8 جنيهات إلى أكثر من 15 جنيها للدولار الواحد. ومنذ هذا التوقيت تفاقمت معاناة المصريين مع التضخم وزيادة الأسعار بشكل بات يصعب السيطرة عليه.

ولكن حكومة مدبولي هي الأخرى وتنفيذ لتوصيات صندوق النقد من أجل الحصول على قرض اتخذت قرارات تعويم متتالية خفضت سعر الجنيه إلى حدود 48 جنيها للدولار فضلا عن قرارات أخرى متعلقة برفع أسعار الوقود وخفض الدعم على السلع التحويلية، وكان آخرها قبل استقالة الحكومة بيومين، زيادة سعر رغيف الخبز المدعم بنسبة 300 في المئة من 5 قروش إلى 20 قرشا لأول مرة منذ أكثر من 30 عاما.

السيسي هو الحكومة
"كل ذلك أدى لزيادة تكاليف المعيشة بشكل أصبح الكثيرون لا يحتملونه، وكلما حدث تغيير حكومي وانتظرنا الأفضل لا نجد إلا الأسوأ، ولهذا لا نكثر بأي تغيير بل ولا نتعشم فيه"، هذا ما قاله لبي بي سي سيف إبراهيم، من محافظة سوهاج بصعيد مصر.

أما ناجي سمير، وهو مدرس بإحدى المدارس الثانوية في شمال القاهرة قال: "منذ أكثر من عامين فقدت قدرتي على تصور مستقبل واضح الملامح، لأن كل مؤسسة من مؤسسات الدولة مترهلة وتعاني من الفساد" ولا يرى أي بادرة أو أمل في إصلاحها، وتابع "الأمر لا يعدو مجرد تغيير وجوه فقط ونفس السياسات التي أوصلت البلاد لهذه الحال مستمرة".

تجدد الإشار إلى أن السيسي كلف مدبولي بأن تعمل الحكومة الجديدة على تحقيق عدد من الأهداف، على رأسها الحفاظ على محددات الأمن القومي المصري في ضوء التحديات الإقليمية والدولية، ووضع ملف بناء الإنسان المصري على رأس قائمة الأولويات، خاصة في مجالات الصحة والتعليم.

كما كلفه السيسي بمواصلة جهود تطوير المشاركة السياسية، وكذلك على صعيد ملفات الأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب، وتطوير ملفات الثقافة والوعي الوطني، والخطاب الديني المعتدل على النحو الذي يرسخ مفاهيم المواطنة والسلام المجتمعي.

الناس فقدوا الثقة في التغيير
من جانبه قال أحمد أبو علي عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع، إنه: "بالتأكيد أداء حكومة مدبولي خلال الـ 5 سنوات الماضية كان أداء ربما غير مقبول في التعامل تجاه العديد من التحديات التي واجهت الدولة المصرية، وهذه الحكومة كانت تفتقر لأية خبرات اقتصادية تمنحها القدرة علي التعامل مع تلك التحديات".

وشدد على أنه لذلك "ربما جاءت إعادة تكليف الدكتور مصطفى مدبولي بتشكيل الحكومة الجديدة مخالفة لتوقعات وآمال قطاع كبير من أبناء الشعب المصري والنخبة علي وجه الخصوص، وفي تصوري أن الحكومة الجديدة تستوجب تغييرا شاملا لجميع الحقائق الوزارية وفي مقدمتها وزراء المجموعة الاقتصادية، الذين تسببوا في زيادة حجم الدين العام من خلال زيادة نسب الاقتراض".

وقال أبو علي إن هناك عدة عوامل قد تفسر لماذا لم يعد الناس يكتثون بالتغيير الحكومي في مصر بنفس القدر الذي كان موجودًا في السابق؛ فالمواطنون أرهقتهم سلسلة التغييرات السياسية والحكومية التي شهدوها في السنوات الأخيرة، وفقدوا الثقة في القدرة على تحقيق التغيير الفعلي من خلال تغيير الحكومة وحدها، كما

"قد تكون التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها مصر، مثل البطالة وارتفاع التضخم وتدهور مستوى المعيشة، هي الأولوية الكبرى بالنسبة للناس، وقد يرون أن التغيير الحكومي وحده لن يحل هذه المشاكل الهيكلية".

وتشكو المعارضة من إغلاق الأفق السياسي أمام إمكانية مشاركتها في حكم البلاد، وأخيرا أطلق السيسي ما يسمى بالحوار الوطني، وتم ضم شخصيات محسوبة على المعارضة إلى جلساته للنقاش حول مستقبل البلاد سياسيا واقتصاديا وفي مختلف المجالات، وتم إقرار عدة توصيات ولكن مع ذلك يرى البعض أنه لم يحدث أي تغيير على أرض الواقع.